الصندوق - عملات اجنبية

FOREIGN EXCHANGE - CASHIER



الخرطوم تضبط خطة لمعالجة ارتباك عمليات الاستيراد

البنك المركزي يطلق نظاما يحرّر بموجبه تعامل زبائن المصارف بالعملات الأجنبية

أعلنت السلطات النقدية السودانية عن ضبط خطة جديدة لمعالجة الارتباك في عمليات الاستيراد تطلق بموجبها نظاما جديدا لعطاءات العملة الصعبة أمآم الزبائن بكافة العملات الأجنبية بهدف كبح انحدار الجنيه وتوفير السلع بشـــكل منتظم وإنعاش الأسواق المحلية التي تشهد حالة لهيب في الأسعار دفعت التضخم إلى الارتفاع لمستويات قياسية.

> 💆 الخرطــوم - يســتعد بنــك الســودان المركزى لإطلاق نظام لعطاءات العملات الأجنبيـة في إطار تعـويم مرن ومحكوم للجنيه، وهو يأتى استكمالا لسلس إجراءات كانت الحكومة قد شرعت في تنفيذها من أجل تحسين قطاع الأعمال وتحقيق هدف استقرار سعر صرف العملة المحلية المنهارة.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية عن المركزي قوله في بيان إن "نظاما إلكترونيا يسمح لجميع المتعاملين في السوق بتداول العملات الأجنبية سيطبق قريبا".

مؤشرات اقتصادية

- ألف دولار لكل زبون مصرفي الحدّ الأدنى للمشاركة في العطاءًات
 - 1.2 مليار دولار قيمة ما اشترته البنوك المحلية منذ تعويم الجنيه في فبراير
- 760 مليون دولار إجمالي المستخدم لتلبية متطلبات الزبائن
- 363 في المئة نسبة التضخم مقارنة مع 40 في المئة في عام 2019

ويأتي النظام الجديد المطبق على المستوردين فحسب، في وقت بدأ فيه السعر الرسمي وسيعر السوق السوداء يتفاوتان قليلًا على مدار الشهر الأخير بعد أن قارب بينهما خفض قيمة العملة في فبراير الماضي. وعومت السلطات النقدية العملة

المحلية جزئيا، ما أدى إلىٰ ارتفاع سعر الدولار في الســوق الرسمية لحوالي 410 جنيهات، من 55 جنيها السعر الرسمي قبل التعويم، في مسعىٰ لجسر الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار السوق الموازية، التي يبلغُ فيها سعر صرف

وتبع التعويم قرار الحكومة زيادة سعر الدولار الجمركي (الدولار الذي يبيعه البنك المركزي للتجار بغرض

استيراد السلع) في مارس الماضي، من 15 إلىٰ 20 جنيها، الأمر الذي أشعل شدرارة موجة جديدة من التضخم.

وتعويم العملة، إضافة إلىٰ رفع الدعم عن السلع، مطلبان أساسيان لصندوق النقد الدولي، لدعم برنامج إصلاح اقتصادى تنفذه الحكومة الانتقالية.

ويعانى المستوردون فى كافة القطاعات من شــح النقد الأجنبي لتلبية احتياجات التزاماتهم الخارجية من المؤسسات الرسمية، مما يجعلهم يلجؤون إلى السوق السوداء.

وحذرت غرفة المستوردين في الغرفة التجارية المنضوية تحت اتحاد أصحاب العمل مرارا من انهيار قطاع الاستيراد خاصة بعد القرارات الارتجالية التي اتخذتها السلطات في السابق وخاصة في ما يتعلق بزيادة الرسوم الضريبية الخاصة بالأعمال.

وأذكي التضخم، الذي تجاوزت نسبته 363 في المئة بعد أن كان في حدود 40 في المئة في 2019 استياء متزايدا لدى المواطنين الذين عجروا عن توفير مستلزماتهم الغذائية اليومية إلى جانب العديد من الحاجيات الضرورية الأخرى كالدواء وغيرها.

وكانت الحكومـة الانتقالية قد أعلنت في أكتوبر الماضي تطبيق رفع الدعم عن الوقود، ضمن موازنة معدلة أجازها المجلس السيادي والحكومة في أغسطس 2020، وهي تستهدف في موازنة 2021 تضخما بحدود 95 في المئة وهو ما يبدو

وذكر المركزي في البيان إنه "من السابق لأوانه الحكم على نتائج السياسات الاقتصادية الجديدة مثل توحيد سعر الصرف".

ويقول المحللون إن التوحيد يعنى عمليا الاقتراب من سعر السوق السوداء الأضعف كثيرا، نظرا لأن جميع المعاملات تقريبا تُحسب بذلك السعر.

ويؤكد المتعاملون والتجار وشسركات الاستيراد أن أحد أسباب فرق السعر الشاسع هو لجوء المستوردين إلى

السوق السوداء عندما تعجز البنوك عن تدبير النقد الأجنبي الكافي.

وذكر مصدر كبير بالبنك المركزى لرويترز، لم تكشف عن هويته، أنه من المتوقع طرح العطاء الأول الأسبوع القادم. وأكد أنه من المنتظر أن يزيد الإجراء الجديد حجم المعروض للمستوردين ويعيد الاستقرار إلى سعر الصرف.

وقال تعميم من المركزي إن "العملة الصعبة المشتراة يجب استخدامها في الغرض المعلن أثناء العطاء، وإن الحد الأدني للمشاركة 20 ألف دولار لكل عميل مصرفى". وكان المسؤولون الحكوميون قالوا في فبراير الماضي إن قيودا ستفرض على

محددة لم تعلن حتى الآن.

وأردات السلع غير الضرورية في مسعى لتقليص العجز التجاري، لكن قيودا

وتشير بيانات المركزي إلى أن البنوك السودانية ومكاتب الصرافة اشترت

عملات أجنبية بقيمة 1.2 مليار دولار منذ خفض قيمـة الجنيه فـي فبراير الماضي وأن الإجمالي المستخدم لتلبية متطلبات الزبائن بلغ 760 مليون دولار.

بنك السودان المركزي استيفاء البنوك لمتطلبات التعامل يستوجب تذليل العقبات

واعتبر المركزي ذلك مؤشرا أوليا لنجاح هذه السياسة في إعادة تدفق الموارد من خلال القنوات الرسمية للجهاز

ولكنه مع ذلك أقر بأن هنالك "عقبات لا تـزال تقـف أمـام المصارف السودانية لاستعادة علاقاتها المصرفية مع مراسليها بالخارج". وأكد أنه يعمل حاليا على تذليل تلك العقبات من خلال

استيفاء المصارف لمتطلبات التعامل المصرفي العالمي.

ونفذ السودان مطلع 2016 سياسة مرنة لأسلعار صرف الجنيه السلوداني، إلا أن الإجراءات الحكومية أنذاك لم تنجح في القضاء على السوق الموازية وتعزيز سيولة الدولار في

وتعاني البلاد منذ سنوات من مجموعة من المشكلات الاقتصادية، بما في ذلك عجز كبير في الميزانية ونقص وأسع النطاق في السلع الأساسية وارتفاع أسعار الخبز والسلع الأساسية

ولا يـزال السـودانيون يترقبون بفارغ الصبر جنى ثمار رفع العقوبات الأميركيـة للدخـول في عهـد جديد، رغم تفاؤل الحكومة بأن الإصلاحات ستنعش

البنوك العالمية تزيد تمويلاتها

في مشاريع الطاقة الخضراء

حرية أكبر في استخدام النقد

واستعاد السودان بشكل تدريجي نسق العمليات المالية الدولية والتحويات النقدية العابرة للحدود، بعد أن رفعت الولايات المتحدة اسمه من قائمتها لـ"الدول الراعية للإرهاب"، نهاية العام الماضي. وعقد فتى باريس الاثنين الماضي

مؤتمـر دولي لدعـم السـودان، تمخض عن التزامات من دول ومؤسسات مانحة بالمليارات من الدولارات على شكل إعفاءات من الديون ومنح، وقروض جديدة لمساعدة البلد الأفريقي على سداد متأخراته لصندوق النقد.

وتقدر الديون الخارجية للسودان بنحو 58 مليار دولار. ورجـح رئيـس الحكومة عبدالله حمدوك شبطب ما يصل إلىٰ 45 مليار دولار من تلك الديون نهاية يونيو المقبل في إطار مبادرات تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة في العالم.

علامات التعافي تظهر سريعا على متاجر بريطانيا

🦊 لندن – أظهرت متاجر بريطانيا تعافيا سريعا على غير المتوقع حينما زاد زخم نشاطها على نحو مطرد بنهاية الثلث الأول من هــذا العام وسـط توقعات بأن تشبهد حركة أكبر مع نهاية الشبهر المقبل. وأشارت بيانات نشرت الجمعة

أن متاحر التحزئة حققت قفزة في أعمالها مع إعادة فتح متاجر السلع غير الضرورية بفضل رفع قيود الإغلاق الاقتصادي، في أكبر قفزة لها منذ إعادة الفتح السابقة في يونيو 2020.

وفتحت المتاجر التي تبيع الملابس والكتب والمعدات الإلكترونية أبوابها لتستقبل مرة أخرى زبائنها، لكنّ المحللين يرون أن أرقام مبيعات المتاجر المعلنة تشير إلى أنها لا تزال متراجعة قياسا بمستويات ما قبل الحائجة.

أو مواقع الإنترنت في أبريل الماضي للشهر الثالث على التوالي بنسبة 9.2 في المئة مقارنة بشهر مارس بعد تخفيف فيُود مكافحة جائحـة كورونا في البلاد، على نحو يسمح بعودة المستهلكين إلى وذكر مكتب الإحصائيات الوطنية أن

أحجام المبيعات زادت بواقع 42.4 في المئة عن مستوياتها قبل عام، عندما انهارت فى خضم أول إغلاق تفرضه بريطانيا لاحتواء فايروس كورونا. وذكرت وكاللة بلومبرغ فلي تحليل

لمؤشسرات المبيعات بالمملكة المتحدة منذ مطلع 2021 أن النسبة المسجلة تزيد بأكثر من الضعف عن توقعات خبراء



الحياة تدب من جديد

و يعكس هذا الرقم زيادة الطلب في وارتفع حجم المبيعات عبر المتاجر الأسواق في ظل اتجاه المستهلكين نحو إنفاق المدخرات التي تراكمت لديهم عندما تسببت الجائحة في إغلاق قطاع كبير من



ويحمل فتح المتاجر أهمية كبيرة للاقتصاد البريطاني الذي تضرر بشدة جراء تداعيات الجائحة، حيث سحل انكماشك بواقع 10 في المئة في العام الماضي، وتتوقع وزارة المالية نموا هذا العام بنحو 4 في المئة.

وكان اقتصاديون استطلعت وكالة رويترز أراءهم توقعوا في المتوسط ارتفاع أحجام مبيعات التجزئة 4.5 في المئة عن الشهر السابق في أبريل وصعودها 36.8 في المئة على أساس سنوي.

ونسبت رويترز إلى جوناثان أثو، الخبيــر بمكتــب الإحصــاءات قولــه إن "مبيعات الملابس ارتفعت بنحو ثلاثة أرباع مع اغتنام المستهلكين إمكانية زيارة المتاجر. ومما قد لا يبعث على الدهشــة أن إجمالي مبيعات الإنترنت قد

انخفض، لكنه يظل مرتفعا". ونظرا لأنه من المقرر رفع باقى القيود في الـ21 يونيو المقبل، يتوقع بنك إنجلترا المركزي أكبر قفزة في إنفاق المستهلكين مند عام 1988، عندما كانت مارغريت ثاتشر رئيسة للوزراء في البلاد.

🥏 واشــنطن – تســير البنــوك بخطــي سريعة في العام 2021 إلى الالتزام بالمزيد من التمويل للمشاريع الصديقة للمناخ بعد أن ضخت تريليونات الدولارات في النفط والغاز والفحم في السنوات الست

ومند أن اتفقت دول العالم على فى تفضيل معظم المصارف للاستثمار في قطّاعات النفط والغاز والفحم قد يبدو أنه

وتظهر بيانات بلومبرغ التي تغطي سا يقرب من 140 مؤسسة للخدمات السندات والقروض لمشاريع الطاقلة المتجددة وغيرها من المشاريع الصديقة للمناخ حتى منتصف مايو الجاري، مقارنــة بنحو 189 مليار دولار للشــركات

ويتتبع إصدار الديون الخضراء بثلاثة أضعاف منذ عام 2016.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى تيم باكلى، وهو مستثمر في مجال الطاقة

تكون الأرقام منطقية".

الحد من ارتفاع درجات الحرارة، ضخت مصارف العالم أكثر من 3.6 تريليونات دولار في الوقود الأحفوري، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف إجمالي السندات والقروض التي تدعم المشاريع الخضراء. ويقول محلّلون إن هذا التباين الدائم

يسير نحو التلاشي. وتتجاوز السندات والقروض الخضراء من القطاع المصرفي العالمي قيمـة التمويل الأحفوري حتى الآن هذا العام، وهو انعكاس غير مسبوق منذ إبرام اتفاقية باريس في نهاية عام 2015. المالية في جميع أنحاء العالم على الأقل أنها ضَّخت حوالي 203 مليار دولار من

التي تركز علىٰ الهيدروكربونات.

التمويل المرتبط بالنفط والغاز والفحم

النظيفة قضي ما يقرب من عقدين في شركة سيتى غروب، "قد نكون في نقطةً تحول قوية. لن يتصدر التمويل إلا عندما

وأدى الانتظار الطويل للحصول على التمويل إلى التخلي عن المصادر الرئيسية للتلوث الناتج عن ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ترك القطاع مفتوحا

ومن خــلال أخذ رســوم للاكتتاب في الوقـود الأحفوري، يبدو أن البنوك تعطى الأولويــة للأربــاح قصيــرة الأجــل على الأهداف المناخبة.

مليارات دولار ضختها البنوك في المشاريع الخضراء قياسا بنحو 189 مليار دولار في الطاقة

واستحوذت البنوك على ما يقدر بنحو 16.6 مليار دولار من ترتيب السندات والقروض لشركات الطاقة منذ إعلان باريس، وهو أكثر من ضعف 7.4 مليار دولار التي جمعتها من السندات والقروض الخضراء.

وقد أنشئات نفس المجموعة من البنوك أكثر من 1.3 تريليون دولار من السندات والقروض الخضراء لدعم المشاريع الصديقة للمناخ خلال نفس الفترة.

ولم يقم أي بنك في العالم بأقل مما فعله مصرف ويلز فارغـو، الذي رتب أقل نسبة من التمويل الأخضر مقارنة بالوقود الأحفوري بين أكبر المقرضين في العالم.

وفى حين تتجه البنوك الفرنسية أكثر إلى إصدار أدوات دين في التمويل الأخضر، تؤوي الصين معظم المصرفيين الباقين الذين يجنون أرباحا من

لكن المفاجئة الأكبر على الإطلاق هي أن التمويل المرتفع وربما يكون قد انتقل للتو إلى حقبة جديدة. فبقيادة الاكتتابات من الشركات بما في ذلك جي بي مورغان وسيتي غروب، تفُّوقت مبتعات السندات الخضراء والقروض هذا العام علىٰ نشاط التمويل الأحفوري الجديد لأول مرة منذ 2015.

ويشبير التحول في أسواق رأس المال إذا استمر إلى أن أكبر البنوك في العالم قد تكون أخيرا وراء التحرك نحو مستقبل منخفض الكربون.

ويرى الخبراء أن ذلك قد يكون أيضا علامة على أن المؤسسات المالية العملاقة ترى ميزة للمشاريع الخضراء من وجهة نظر الربح والخسارة.

وظهرت في السنوات الأخيرة سندات عرفت بسندات التحول أو سندات مرتبطة بعوامل البيئة والمجتمع والحوكمة، والتي أثارت الكثير من التحفظ، لكن الممولين والمستثمرين يحاولون تجاوز العقبات التي تعترضهم.

ويتوقع محللون في مجال المالية المستدامة أن يتواصل النمو الذي يسجله هذا المجال مستقبلا وهم ينتظرون المزيد من التنوع على صعيد المشاركين فيه.

وهناك الكثير من الكلام حول معايير البيئة والمجتمع والحوكمة، لكن في ظل قلة التنظيمات، تبقى وطأة السلوك السيء ضعيفة على الصعيد المالي.